الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

NB779

٤٢٠/ص.م.د

لابلاغ القائمقاميات
- **جانب محافظة مدينة بيروت**
- **جانب محافظة جبل لبنان**
- **جانب محافظة لبنان الشمالي**
- **جانب محافظة عكـــار**
- **جانب محافظة لبنان الجنوبي**
- **جانب محافظة البقاع**
- **جانب محافظة بعلبك - الهرمل**
- **جانب محافظة النبطية**

٢ أيـار ٢٠٢٣

نظرًا للظروف الراهنة التي تمرُ بها البلاد حول تأثير وضع النازحين السوريين،
وحرصًا على المصلحة الوطنية العليا،
وحيث أنّ مقاربة هذا الملف تستوجب إتخاذ أعلى الدرجات التنسيق بين كافة الجهات الادارية والأجهزة الامنية المعنية،
وحيث أنّ المديرية العامة للأمن العام كانت قد أنشأت قاعدة بيانات عام ٢٠٢٠ لاحصاء النازحين السوريين على كامل الأراضي اللبنانية، وذلك عبر إشراك البلديات في إدخال المعطيات على البرنامج الالكتروني الذي أنشأته،
وحيث أنّ هذا الموضوع لم يلقَ التعاون المطلوب من قبل قسم كبير من البلديات،
وعطفًا على الاجتماع التنسيقي الذي عُقد في السراي الحكومي نهار الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠٢٣ برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء،

لذلـــك،

يُطلب الى المحافظين الإيعاز الى القائمقامين التعميم على البلديات والمخاتير في القرى التي لا يوجد فيها بلديات والتي يتواجد فيها نازحون سوريون إعتماد ما يلي:

- إطلاق حملة مسح وطنية لتعداد وتسجيل النازحين السوريين لدى البلديات والقرى التي لا يوجد فيها بلديات، بُغية تسوية أوضاع إقامتهم في لبنان تحت طائلة إتخاذ التدابير القانونية المناسبة.
- قيام البلديات والمخاتير في القرى التي لا يوجد فيها بلديات بتسجيل كافة النازحين السوريين المقيمين ضمن نطاقها ومنحهم إفادات بذلك، واعتماد قاعدة البيانات لدى المديرية العامة للامن العام لإدخال المعلومات عليها استنادًا الى القرص المدمج المعدّ من قبل المديرية العامة للأمن العام (والمُرفق ربطًا نسخة عنه).
- الطلب الى كافة المخاتير عدم تنظيم أي معاملة أو إفادة لأي نازح سوري قبل ضم ما يُثبت تسجيله.
- التشديد على كافة المواطنين بعدم تأجير أي عقار (سواء سكني أو تجاري) لأي نازح سوري قبل التثبت من تسجيله لدى البلدية وحيازته على إقامة شرعية في لبنان.
- اجراء مسح ميداني لكافة المؤسسات واصحاب المهن الحرة التي يديرها النازحون السوريون والتثبت من حيازتها التراخيص القانونية.

للاطلاع والعمل بمضمون ماورد أعلاه وإفادتنا عن النتيجة% أيـار ٢٠٢٣

بيروت، في:

وزير الداخلية والبلديات
بسام مولوي

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

تبلغ نسخة لجانب:
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- المفوضية العامة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
- المديرية العامة للأمن العام/ **للاطلاع والتنسيق مع البلديات والافادة%**
- المديرية العامة لقوى الامن الداخلي
- المديرية العامة للادارات والمجالس المحلية
- المديرية العامة للأحوال الشخصية

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

NB780

٤١/ص/م/د

٢ أيار ٢٠٢٢

جانب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين

الموضوع: التدابير المتعلقة بملف النزوح السوري.

بالاشارة الى الموضوع المبين أعلاه،

وعطفًا على الاجتماع التنسيقي الذي عُقد في السراي الحكومي نهار الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠٢٣ برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء،
ونظرًا للظروف الراهنة التي تمرُ بها البلاد حول تأثير وضع النازحين السوريين،
وحرصًا على المصلحة الوطنية العليا،

لذلــك،

نأمل منكم التجاوب لجهة التدابير الآتية:
- إقفال ملفات النازحين السوريين الذين يعودون الى بلادهم طوعاً وإخطار مفوضية الأمم المتحدة بذلك وعدم إعادة فتح ملفاتهم حتى لو عاودوا الدخول الى لبنان كون ذلك ينزع عنهم صفة اللجوء.
- التقيّد بمضمون مذكرتي التفاهم الموقعتين مع منظمتكم عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٦.
- الطلب من كافة المنظمات والجمعيات إفهام النازحين السوريين أنّ ورقة اللجوء لا تعتبر إقامة، وضرورة حيازة إقامة شرعية صادرة عن المديرية العامة للامن العام لا سيما إزاء سهولة الحصول عليها ولكونها مجانية.
- تزويد المديرية العامة للامن العام بـdata مفصلة للنازحين السوريين وكافة المعلومات المتعلقة بملف النزوح السوري.

للتفضل بالاطلاع والمقتضى%

بيروت، في: ٢ أيار ٢٠٢٢

وزير الداخلية والبلديات
بسام مولوي

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

تبلغ نسخة لجانب:
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- المديرية العامة للأمن العام/ **للاطلاع وأخذ العلم%**

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

NB781

٤٢٤/م.ص/ر ر

جانب وزارة العدل

٢ أيار ٢٠٢٣

الموضوع: التدابير المتعلقة بملف النزوح السوري.

بالاشارة الى الموضوع المبين أعلاه،

وعطفًا على الاجتماع التنسيقي الذي عُقد في السراي الحكومي نهار الأربعاء الواقع في ٢٦ نيسان ٢٠٢٣ برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء،

ونظرًا للظروف الراهنة التي تمرُ بها البلاد حول تأثير وضع النازحين السوريين،

وحرصًا على المصلحة الوطنية العليا،

لذلــك، نأمل منكم التعميم على كافة كتاب العدل بعدم تحرير أي مستند أو عقد لأي نازح سوري دون بيان وثيقة تثبت تسجيله في البلدية.

للتفضل بالاطلاع والمقتضى%

بيروت، في: ٢ أيار ٢٠٢٣

وزير الداخلية والبلديات
بسام مولوي

الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات

تبلغ نسخة لجانب:
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- المديرية العامة للأمن العام/ **للاطلاع وأخذ العلم%**